

بحثوا الموضوعات ذات الاهتمام المشترك خادم الحرمين الشريفين يستقبل أمير الكويت وقطر



الرياض - واس

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، في قصره بالرياض يوم السبت ٢٠ محرم ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٣ نوفمبر ٢٠١٣ م، أخويه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر. وقد عقد خادم الحرمين الشريفين وأخوه سمو أمير دولة الكويت وسمو أمير دولة قطر، اجتماعاً رحب في مستهل الملك المفدى بسموهما في المملكة العربية السعودية.

عقب ذلك بحث القادة عدداً من الموضوعات التي تهم البلدان الثلاثة الشقيقة ومسيرة العمل الخليجي المشترك، إضافة إلى آفاق التعاون بين دول الخليج وسبل دعمها وتعزيزها في جميع المجالات. كما جرى بحث مجمل الأحداث والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية وموقف البلدان الثلاثة منها. ■ التفاصيل ص ٥

بيان من الديوان الملكي

خادم الحرمين الشريفين يصدر المراسيم الملكية اللازمة بالموافقة على أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم

الرياض - واس

صدر يوم الجمعة ١٩ محرم ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣ م، عن الديوان الملكي البيان التالي: "بيان من الديوان الملكي" تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، اطلع مجلس الوزراء على مشروعات أنظمة (المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم)، وبعد مناقشتها أصدر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ

١/٨/١٤٣٥ هـ القرارات اللازمة حيالها، وبعد اطلاع خادم الحرمين الشريفين على ما انتهى إليه مجلس الوزراء أصدر حفظه الله، المراسيم الملكية اللازمة بالموافقة على هذه الأنظمة، وقد جاء إقرار هذه الأنظمة تنويحاً لما قضى به نظام القضاء ونظام ديوان المظالم، وآلية العمل التنفيذية لهما، وإنجازاً لمرحلة بالغة الأهمية من مراحل مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء ليشمل جميع مكونات المنظومة القضائية.

في جلسة مجلس الوزراء برئاسة ولي العهد

"اتفاق جنيف" خطوة أولية لحل قضية "النووي الإيراني" إذا خلصت النوايا



الرياض - واس

رأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر يوم الإثنين ٢٢ محرم ١٤٣٥ هـ الموافق

٢٥ نوفمبر ٢٠١٣ م، في قصر اليمامة بمدينة الرياض. وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء اطلع على مختلف مجريات الأحداث وتطوراتها على صعيدي المنطقة والعالم.

وحول بيان اتفاق إيران ومجموعة (١ + ٥) اطلعت حكومة المملكة العربية السعودية بعناية على اتفاق جنيف المبرم بين مجموعة (١ + ٥) وإيران حول برنامجها النووي في ٢١ محرم ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ م. وترى حكومة المملكة بأنه إذا توفرت حسن النوايا فيمكن أن يشكل هذا الاتفاق خطوة أولية في اتجاه التوصل لحل

في جلسة مجلس الوزراء برئاسة ولي العهد ”اتفاق جنيف“ خطوة أولية لحل قضية ”النووي الإيراني“ إذا خلصت النوايا

المجلس يتقدم بخالص الشكر والتقدير للمليك على صدور المراسيم الملكية اللازمة بالموافقة على أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم



الرياض - واس

تخفيض الانبعاثات والتكيف لظاهرة التغير المناخي والتمويل ونقل التقنية للدول النامية. وأشار معالي وزير الثقافة والإعلام أن المجلس عبر عن استنكاره وإدانتته للتفجيرات الإرهابية التي شهدتها العاصمة اللبنانية بيروت، وعن خالص عزائه ومواساته لأسر الضحايا والحكومة والشعب اللبناني، وتجديد موقفها بإدانة الإرهاب بكل أشكاله وصوره.

وعلى المستوى المحلي تقدم المجلس بخالص الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين أيده الله، إثر صدور المراسيم الملكية اللازمة بالموافقة على أنظمة ”المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم“ الذي جاء تنويجاً لما قضى به نظام القضاء ونظام ديوان المظالم وآلية العمل التنفيذية لهما، وإنجازاً لمرحلة بالغة الأهمية من مراحل مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، وهي تمثل أهم أدوات الدعم لتعزيز انطلاقة مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، بعد أن استوفت هذه الأنظمة المدة اللازمة لمتطلبات الدراسة والمراجعة لتستأنف القطاعات العدلية على إثر نفاذها أهم مراحل التحديث والتطوير، مع تهيئة المجلس للدور المهم الذي قام به مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء بدعم ومتابعة مباشرة من لدن خادم الحرمين الشريفين أيده الله، والذي شمل النواحي التقنية ومركز معلوماتها المتقدم، مع

مشروع القرار الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية نيابة عن ست وستين دولة من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعب السوري الذي تستهدفه حكومة دمشق بكل أنواع القتل والإبادة الجماعية، ووصفه بأنه تأكيد على المبادئ السامية لحقوق الإنسان التي هي من أركان الأمم المتحدة.

وجدد المجلس على صعيد آخر دعوة المملكة خلال أعمال المؤتمر (صورة الآخر) تحت شعار ”نحو تعلم أكثر إثراء للحوار بين أتباع الأديان والثقافات“، الذي نظمه مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا، بمشاركة ٥٠٠ من القيادات الدينية والتربية والتعليم من ٩٠ بلداً، جدد دعوتها الدائمة والراسخة لإرساء مبادئ المساواة والتكافؤ بين الإرادات الإنسانية بوصفها قواسم مشتركة بين أتباع الأديان والثقافات، وضرورة الحوار للوصول لتلك القواسم، وتقاسم الوعي المعرفي من أجل حضور ثقافي وعلمي يفيد المجتمعات كافة.

كما شددت المملكة وفي سياق الحراك ذاته ومن خلال الاجتماع التاسع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي الذي عقد في العاصمة البولندية وارسو على وجوب أن تكون تلك الاتفاقيات الجديدة لعام ٢٠١٥م شاملة ومتوازنة وتشتمل على المحاور المتفق عليها في مؤتمر الأطراف الثامن عشر بما في ذلك إجراءات

سمو رئيس الجلسة على فحوى اللقاءات التي أجرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، مع أخويه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر خلال استقباله لهما، والتي تصب في صالح دول مجلس التعاون وشعوبها والأمم الإسلامية والعربية، وكذا لقاء سمو ولي العهد أخيه فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، الذي أكد من خلاله الموقف الثابت للمملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية، وعبر عن إدانتته للمخططات الإسرائيلية في بناء المستوطنات واعتداءاتها السافرة على الحقوق الشرعية الثابتة للشعب الفلسطيني.

وتناول المجلس جملة مما شهده العالم من حراك تجاه العديد من القضايا من قمم ومؤتمرات واجتماعات، من بينها القمة العربية الأفريقية الثالثة التي عقدت في العاصمة الكويتية الكويت، وأكدت المملكة من خلالها ضرورة تعزيز سبل التعاون وإزالة المعوقات بين الدول العربية والأفريقية، وبذل جهد أكبر لتطوير العلاقات بينهما، خاصة في مجالي تنمية التجارة المتبادلة وزيادة تدفق الاستثمارات.

وأعرب المجلس عن ارتياحه لتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة بالأغلبية على

رأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر يوم الإثنين ٢٢ محرم ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٥ نوفمبر ٢٠١٣ م، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء اطلع على مختلف مجريات الأحداث وتطوراتها على صعيد المنطقة والعالم.

وحول بيان اتفاق إيران ومجموعة (١ + ٥) اطلعت حكومة المملكة العربية السعودية بعناية على اتفاق جنيف المبرم بين مجموعة (١ + ٥) وإيران حول برنامجها النووي في ٢١ محرم ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ م. وترى حكومة المملكة بأنه إذا توفرت حسن النوايا فيمكن أن يشكل هذا الاتفاق خطوة أولية في اتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني، فيما إذا أفضى إلى إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، على أمل أن تستتبع ذلك المزيد من الخطوات المهمة المؤدية إلى ضمان حق كافة دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وبين معاليه أن المجلس اطلع وبتوجيه كريم من



٢- تعيين عبدالعزيز بن عمير بن علي العمير، على وظيفة (وكيل الوزارة للخدمات المركزية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المالية.

٣- نقل الدكتور عابد بن عبدالله بن جابر السعدون، من وظيفة (مستشار بترول) بالمرتبة الخامسة عشرة، إلى وظيفة (وكيل الوزارة لشؤون الشركات) بذات المرتبة بوزارة البترول والثروة المعدنية.

٤- تعيين المهندس سراج بن أحمد بن علي الغامدي، على وظيفة (رئيس بلدية محافظة خميس مشيط) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.

٥- تعيين المهندس عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله الثنيان، على وظيفة (مهندس مستشار مدني) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.

٦- تعيين عبدالله بن مفلح بن عبدالله الشريف، على وظيفة (رئيس كتابة عدل) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العدل.

٧- تعيين صالح بن عبدالله بن إبراهيم العبودي، على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد للشؤون المالية والحسابات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.

موضوعات عامة

كما ناقش مجلس الوزراء عدداً من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقارير سنوية لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة العمل، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما ورد فيها، ووجه حيالها بما رآه.

وزير المالية - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

مشروع اتفاقية مع قبرغيزيا

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير المالية - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية القيرغيزية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

تعيينات

خامساً: وافق مجلس الوزراء على تعيين الدكتور راشد بن محمد الزهراني عضواً في مجلس أمناء جائزة خادم الحرمين الشريفين لتكريم المخترعين والموهوبين، ممثلاً للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات ونقل بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

١- تعيين فهد بن جزاره بن عبدالرحمن الجارالله، على وظيفة (وكيل الوزارة لشؤون التوثيق) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة العدل.

السمو الملكي وزير الداخلية عن سير تنفيذ الحملة الأمنية الميدانية لتطبيق نظام الإقامة واجتماعات الجهات الأمنية المشاركة في تنفيذها، وما حققته من نتائج، وتمنى المجلس كل النجاح لسير الحملة الأمنية التي حظيت بالشكر والتقدير لتلك الجهود من خادم الحرمين الشريفين.

وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه، أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله، وكان مما أصدره من قرارات ما يلي:

اتفاقية دفاع مع بولندا

أولاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب البولندي في شأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بولندا للتعاون في مجال الدفاع، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

علاقات دبلوماسية مع ترينيداد وتوباغو

ثانياً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ترينيداد وتوباغو على مستوى (سفير غير مقيم)، وتفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتوقيع على (بروتوكول) بذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار.

مشروع اتفاقية مع الجزائر

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي

الشروع في تنفيذ خطة هندسة إجراءات المحاكم ومضاعفة أعداد القضاة وكتاب العدل وتكثيف دوراتهم التدريبية، مع مواصلة ملتقيات العدالة وحواراتها المحلية والدولية والتي كان لها الأثر في إبراز الصورة الحقيقية لعدالة الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تعزيز قيم النزاهة والشفافية من خلال تطوير أداء الرقابة الإلكترونية على الإجراءات القضائية والتوثيقية، والعمل على تفعيل مبدأ علانية الجلسات وتمكين كافة المؤسسات والهيئات العامة والخاصة والأفراد من مراقبة حسن سير العدالة، إضافة إلى تفتين المجلس لترسية مشاريع المحاكم وكتابات العدل التي توافرت أراضيها.

ودعا المجلس المولى جل وعلا أن يجزي خادم الحرمين الشريفين خير الجزاء على دعمه الكبير والمتواصل لتطوير مرفق القضاء، ومتابعته الدؤوبة حفظه الله، لضمان حسن العمل في مرفق العدالة.

وناقش المجلس العديد من الفعاليات والنشاطات والمؤتمرات التي أقيمت تحت رعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين، منها مناقسات الدورة الخامسة والثلاثين لمسابقة الملك عبدالعزيز الدولية لحفظ القرآن الكريم وتجويده وتفسيره التي تنظمها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، في المسجد الحرام بمكة المكرمة، وأعمال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي الذي استضافته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، وأعمال المؤتمر السعودي الدولي الثاني لتقنية المعلومات الذي نظمته مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في الرياض.

وفي السياق المحلي ذاته استمع المجلس من صاحب

المدير العام ورئيس التحرير
عبد الله بن سفر الأحمد

تصدر عن وزارة الثقافة والإعلام
المشرف العام
د. عبد العزيز بن محيي الدين خوجه
وزير الثقافة والإعلام

أسسها جلالة الملك
عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود
يرحمه الله
١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م

أم القرى